ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

أزمة التجارة في الأندلس في أواخر عصر الإمارة (٢٥٠ ـــ ٣٠٠هـ)

أ.د. إبراهيم القادري بوتشيش
أستاذ التاريخ الوسيط الإسلامي
Moulay Ismail University of Meknes
جامعة مولاي إسماعيل - مكناس – المغرب

مُلَخّص

يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على إحدى الحلقات المعتمة في التاريخ الاقتصادي للأندلس، ويتعلق الأمر بالأزمة التي عصفت بالتجارة الأندلسية خلال الفترة الأخيرة من عصر الإمارة، وذلك وفق منهج استقرائي يقوم على قراءة النصوص على ضوء الواقع الأندلسي، وربط تفاعلاته مع التحولات الدولية آنذاك، خاصة في مجال الملاحة بالحوض الغربي للبحر المتوسط. وقد ركّز البحث في المحور الأول على دراسة تجليات أزمة التجارة الداخلية، وإبراز الظرفية السلبية التي رافقت هذه المرحلة، والتي تميزت بالتشرذم السياسي، والحروب البينية التي استعرت بين الإمارات الانفصالية المتمردة على الحكم المركزي بقرطبة، فضلا عن انعدام الأمن، مما جعل التجارة الداخلية تجارة منغلقة، ومقتصرة على سلع الاكتفاء الذاتي كما تثبت ذلك مختلف البضائع المعروضة في الأسواق التي غلب عليها الطابع المحلي في تشكيلة المبادلات التجارية الداخلية. وأبرزنا أن أهم سلعة راجت بالأسواق تجسدت في تجارة العبيد بسبب الحروب الداخلية وتحول عدد من الأحرار إلى عبيد، وتسخيرهم في خدمات محلية، وأن الأوضاع المتدهورة أدت إلى هجرة التجار من الأندلس نحو مدن في الساحل المتوسطي لبلاد المغرب أو تأسيس مدن جديدة. وفي المحور الثاني الذي خصص للتجارة الخارجية، جرت متابعة تحولات الظرفية السلبية التي رافقت هذه المرحلة التاريخية، حيث تكسّرت السيطرة الإسلامية على المجال المتوسطي لصالح القوى النصرانية بسبب ضعف الأسطول الأندلسي، واحتلال القوى البيزنطية لأهم الجزر والموانئ المعدة للتصدير، مما جعل البحر المتوسط الغربي يتحول إلى بحيرة بيزنطية. وأضيف إلى ذلك الحروب الداخلية والانقسامات، مما جعل تجليات أزمة التجارة الخارجية تظهر بوضوح، إذ انحسر تصدير السلع نحو الخارج، واقتصرت الواردات على سلع الترف والكماليات الموجهة للأمراء في قرطبة أو الزعماء الذين استقلوا بحكم بعض المدن، مما أسفر عن تضرر طبقة التجار الأندلسيين، وحدوث خلل في الميزان التجاري بسبب غلبة المواد المستوردة على حساب السلع المصدرة.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢١ مايو ٢٠١٩
تاريخ قبـول النشـر: ٣٠ مايو ٢٠١٩

كلمات مفتاحية:

التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، الصادرات والواردات، المدن الأندلسية، النوازل المعاصرة

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.12816/0055404

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

إبراهيم القادري بوتشيش. "أزمة التجارة في الأندلس في أواخر عصر الإمارة: (٢٥٠ ـــ ٣٠٠هـ)"- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الرابع والأربعون؛ يونيو ٢٠١٩. ص ١٠٩ – ١١٥.

مُقدِّمَةُ

دأب معظم الباحثين على دراسة الجوانب المشرقة من تاريخ الأندلس السياسي والحضاري، في حين أهملوا جوانب الأزمات، على الرغم من أهمية هذه الأخيرة في إعطائه صورته المتكاملة، ذات الطابع الشمولي، وبالتالي وضعه في إطاره الصحيح. وإذا كانت تلك النواحي الثرية في حضارة الأندلس وتاريخها أمر لا يرقى إليه الشك بشهادة الدارسات الغربية، فإنها "قُتلت" بحثًا، في الوقت الذي لا زالت الأزمات

التي عرفها تاريخ الأندلس في حاجة ماسة إلى دراسة واستقصاء، ولعلّ من هذا القبيل، تلك الأزمة التي شهدتها التجارة الأندلسية في أواخر عصر الإمارة (٢٥٠ ــ ٣٠٠هـ). ومن نافلة القول، أن اهتمام الدارسين ـ عرب ومستشرقين ــ بهذه الفترة، انصب كليا على معالجة الظواهر السياسية، ولم يقحم أحد نفسه ــ في ذلك عمدة مؤرخي الأندلس العلامة ليفي بروفنسال[١] ــ في الوقوف على الأوضاع الاقتصادية التي سادت في هذه الحقبة رغم إشراقات قلمه في حقبة الخلافة، بل إن باحثا عرف بطول باعه في الدراسات الأندلسية، أكد هذا الغياب معلّلا إياه بقوله: (لا نجد مادة يهتم بها المؤرخون لرصد الحياة الاقتصادية في تلك الفترة، على كثرة ما ذكروا عن الفترة السابقة واللاحقة).[٢]

يكمن عمق المشكل في صمت المصادر التاريخية عن ذكر الجوانب الاقتصادية، وهذا الصمت في حدّ ذاته يترجم إحجام الباحثين عن التصدي للموضوع. غير أن الوقوف على مادة جديدة وردت على شكل نصوص في كتب النوازل والتراجم وكتب الحسبة[٣]، إضافة إلى بعض الإشارات المتناثرة في الحوليات التاريخية وبعض المخطوطات وكتب الجغرافيا، أمكن بها إنارة بعض الزوايا المظلمة من الإشكالية. وسينصب الاهتمام في هذه الدراسة على جانب هام من النشاط الاقتصادي في المرحلة مدار البحث، وهو التجارة بنوعيها الداخلي والخارجي.

أولاً: تجليات أزمة التجارة الداخلية

ففيما يخص التجارة الداخلية، لا شك أن ضآلة الإنتاج الزراعي واقتصاره على المواد المعاشية الاستهلاكية، وكذا انحطاط الإنتاج الصناعي[٤]، وتدهور المدن، كل ذلك ذلك قلّص من حجم المبادلات الداخلية. كما أن اندلاع الصراع بين الإمارات الأندلسية المستقلة، وما أسفر عن هذا الصراع من خراب الطرق التجارية، وانعدام الأمن، وتفشي حركة قطع الطرق، زاد الوضعية تفاقماً. نتيجة لهذه العوامل السلبية، اتسمت التجارة الداخلية بالاكتفاء الذاتي. ويكشف استعراض البضائع المعروضة في الأسواق غلبة الطابع المحلي على نوعية المبادلات الداخلية. فمن خلال النوازل المعاصرة، يستشف أن أهم السلع المعروضة في الأسواق تمثلت أساسا في الجلود المخصصة للاستهلاك المحلي[٥]. كما راجت مواد الاستهلاك الأخرى مثل العسل والزيت والسمن[٦]، كذا القمح الذي شكّل جوهر التجارة الداخلية، وبيع من طرف الدلال والجلاب، ثم الحنطة. وجرت العادة أن تكون الأسواق أمام أبواب المدينة أو أسوارها، أو أمام ضريح أحد الصلحاء، وفيها يعرض بائعو الحشو والدوم والحطب وغيرهم سلعهم البسيطة على سبيل البيع والشراء.

غير أن أهم بضاعة عرفت الرواج تمثلت في تجارة العبيد. وقد وفرت الحروب الداخلية أعدادا هائلة منها. وإذا كانت كثرة النوازل حولها تعكس أهميتها، فإن ابن سهل[٧] ترك نصا بالغ الأهمية لإبراز ظاهرة جديدة طرأت في أواخر عصر الإمارة، وهي تحويل الأحرار إلى عبيد وبيعهم في الأسواق، وهذا ما يفسر قوله: (كثر بيع الأحرار في فتنة ابن حفصون)، حتى أصبح من الصعب التمييز بين الأحرار والعبيد، وهو ما يوافق ما ذكرته نازلة أخرى حول امرأة سبيت فادعت أنها حرة[٨]. وقد تصدت الفتاوى لهذه الإشكالية، غير أن المفتين عجزوا عن إيجاد حلّ نهائي لها، فاكتفوا بالقول بأن (البينة على من ادعى الحرية)[٩]. وفي مناطق الثغور الأندلسية، عرفت تجارة العبيد ذروتها بسبب الحروب التي استعرت بين الكيانات الثغرية من جهة، والصراع القائم بينها وبين الممالك المسيحية المتاخمة لها من جهة أخرى. كما وفّرت الصوائف التي قام بها الجيش النظامي موردا هاما لهذه التجارة، حيث تمّ بيع العبيد بكثرة في أسواق النخاسة.

أما أصناف السلع الأخرى، فقد عرفت تدهورا خطيرا، ينهض دليلا على ذلك ما شهدته أسواق قرطبة من كساد تجاري، وارتفاع في الأسعار[١٠]. وساهم ضعف السلطة المركزية وعدم مراقبتها للأسواق، ثم عدم الضرب على أيدي المحتكرين في تأزم هذه الوضعية. ولم تتمكن من إزاحة الضرر الفادح الذي أصابها حتى خلت الأسواق من الأقوات، بل أصبح الحصول على الخبز متعذرًا[١١]، وشجّع ذلك المحتكرين الذين لم يستطع المحتسب وضع حدّ لهم[١٢]. وتوضح النوازل المعاصرة كذلك أن التجارة الداخلية أصبحت عرضة للنهب، واختلاط الحلال بالحرام، ولذلك طالب الفقهاء بترك الأسواق[١٣]، مما أضعف جانب الطلب. وفضلاً عن ذلك تعرضت هذه الأخيرة لتطاول العسكر ونهبهم. وفي هذا الصدد أورد الونشريسي[١٤] نازلة حول (قوم معروفين بالغصب ليس لهم مال إلا من الغصب لبعض الجند الذين بالأندلس). واشتطت السلطة الأندلسية في فرض المغارم والمكوس على التجار[١٥]، وفرضت عليهم أداء

ضريبة على الأبواب التي تدخل وتخرج منها البضائع، إضافة إلى زكاة السوق التي ابتدعتها لتموين بيت المال الفارغ[١٦].

ومن البديهي أن تتضافر هذه العوامل لترغم التجار على ترك الأندلس والهجرة إلى بلدان أخرى، خاصة بلاد العدوة المغاربية التي شيدوا فيها مدنا خاصة لمزاولة نشاطهم، بعيدين عن جور إمارة قرطبة. وفي هذا السياق، ذكر البكري[١٧] أن بعض التجار الأندلسيين من أهل البيرة وتدمير عبروا البحر الأبيض المتوسط إلى ساحل الغرب الإسلامي، وأسسوا مدينة تنس سنة ٢٦٢هـ[١٨]، وعاشوا مع أهلها في وئام إلى أن حلّ بهم وباء، فاضطر قسم منها للرجوع إلى بجانة، وهي المدينة الوحيدة التي سلمت من الكساد التجاري. وبقي قسم آخر منهم يقدر بحوالي أربعمائة أسرة في المدينة التي شيدوها، فازدادت أرباحهم وثرواتهم في فترات لاحقة. ويلاحظ أنه كان من بين هؤلاء المهاجرين مسلمون وغير مسلمين[١٩]، مما يدل على أن تجار أهل الذمة تذمروا هم أيضا من إفلاس تجارتهم داخل الأندلس. وعلى غرار المجموعة الأولى، هاجرت مجموعة ثانية إلى المغرب الأوسط فرارا من الأوضاع المتردية، وهربا من المغارم التي أثقل بها كاهلهم، فشيدوا مدينة وهران[٢٠] التي أصبحت (مرفأ في غاية السلامة وأكثر أهلها تجار)[٢١]، واستقروا فيها لمزاولة نشاطهم التجاري.

وبالمثل استقرت مجموعة أخرى من التجار الأندلسيين في مدينة القيروان[٢٢]. وفي المدن الثلاث لم يجدوا ضالتهم المنشودة: ففي تنس تعرضوا لوباء خطير[٢٣]، وفي وهران كان مصيرهم أسوأ حيث (خربت وهران وأضرمت نارا سنة ٢٩٧هـ، وأسلموا ذخائرهم وأموالهم)[٢٤]، أما في القيروان فقد كان بعضهم عرضة للاغتيال[٢٥]. وثمة إشارات إلى هجرة بعض التجار الأندلسيين نحو الإمارة الرستمية، لذلك تشير المصادر ولو في إيماءات مقتضبة عن انتشار أفراد من الجالية الأندلسية في جميع أنحائها إبان ثورة ابن حفصون[٢٦]. لقد لعبت هجرة التجار دورًا في انحطاط التجارة الداخلية، ولا أدلّ على هذا الانحطاط من انهيار قيمة العملة السائدة[٢٧]، فهل سلمت التجارة الخارجية من هذا المصير المحتوم؟

ثانيًا: تجليات أزمة التجارة الخارجية

لا تتم معرفة أحوال التجارة الخارجية بمعزل عن الصراع بين "دار الإسلام" و "دار الحرب"، ومحاولة كل طرف إقصاء الطرف الآخر من زعامة البحر المتوسط، في وقت كانت الأندلس إحدى الحلقات الرئيسية في هذا الصراع. وإذا اعتبرنا ما ذكره لويس أرشبالد[٢٨] صحيحًا من أن القوى البيزنطية لم تشكل أي عرقلة للإمارة الأموية في مرحلتها الأولى التي توافق النصف الأول من القرن الثالث الهجري، فلا جدال في أن أواخر عصر الإمارة عرف صراعا حادا بين الجانبين، تمثل في النزاع حول بعض جزر البحر المتوسط.

لقد انتهت سيادة بيزنطة على هذا البحر ابتداءً من سنة ٨٢١م (٢٠٦هـ)[٢٩]، بسبب انشغالها في حروبها مع البلغار، وبفضل الانتصار الباهر الذي حققه الأغالبة سنة ٢١٢هـ، وهو الانتصار الذي أصبح بموجبه البحر الأبيض المتوسط (بحيرة إسلامية) دون منازع[٣٠]. غير أن هذه السيادة تضعضعت ابتداء من النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، أي الفترة التي توافق أواخر عصر الإمارة. وبالرغم مما ذكره بعض الدارسين[٣١] من أن السيطرة الإسلامية امتدت طوال القرنين الثالث والرابع، فإن هذا الزعم غير صحيح. حسبنا دليلا على عدم صحته أن المسلمين فشلوا خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري في الاستيلاء على الجزر الاستراتيجية في البحر المتوسط، حيث لم يوفقوا في احتلال سردانية[٣٢]، ولم يتمكنوا من فرض سيطرتهم على كل أجزاء صقلية، بل استردّت منهم بيزنطة بعض الجزر كقبرص[٣٣]، ولم يقدر لهم تحقيق هذه السيطرة حتى نهاية القرن الثالث على الأقل.

وابتداءً من سنة ٢٥٣هـ (٨٦٧م) انتهت السيادة الإسلامية على المجال المتوسطي تمامًا، وبذلك استأثرت القوى المسيحية بالسيطرة على شرايين التجارة العالمية. وتجلى ذلك في قطع الطرق على المسلمين للوصول إلى مدن جنوب إيطاليا، وتوجوا جهودهم بتحقيق انتصارات متتالية على الكريتيين في بحر إيجه سنة ٢٦٦هـ. وبعد ذلك بسنة، حققت القوات البيزنطية نصرًا مؤزرًا[٣٤]. وفي الفترة ما بين ٢٦٧هـ و٢٧٣هـ. نظمت حملات موفقة ضد الأغالبة، أرغموا إثرها على توقيع معاهدة سلم معهم[٣٥]. ولم تكن البحرية الأندلسية سوى صدى لهذا التراجع. فعلى الرغم من دعمها من قبل الأمير عبد الرحمن الأوسط

(٢٠٦ ـ ٢٣٨هـ) إثر هجوم النورمان[٣٦]، فقد عرفت ضعفًا لا نظير له في أواخر عصر الإمارة. وثمة من الروايات ما يقيم الحجة على ذلك: ذكر ابن عذاري[٣٧] أن عاصفة دمرت الأسطول الأندلسي أثناء توجهه إلى مملكة جليقية المسيحية في شمال الأندلس عبر المحيط بقيادة ابن مغيث سنة ٢٦٦هـ. وشكّل هذا الحدث كارثة مروعة إلى درجة أن أحد الباحثين[٣٨] ذكر أنها كانت بالنسبة للقوات المسيحية أكبر من كل الانتصارات التي حققتها، وهذا ما يفسر عدم قدرة الأسطول الأندلسي على مناجزة نظيره الأغلبي[٣٩].

وزاد تعاقب الغزوات النورماندية من ضعفه[٤٠]، وحسبنا قرينة على ذلك قيام بعض المتطوعة بمعارك بحرية، بمعزل عن الأسطول الرسمي الضعيف أصلاً. ففي سنة ٢٥٦هـ قامت فرقة من المجاهدين البحريين بمهاجمة شواطئ بروفانس[٤١]، وتمكنت من السيطرة على جزيرة كاماراج (Camarague)، والحصول على كثير من المغانم[٤٢]. وبعد سنتين، تمكن هؤلاء من الوصول إلى قمة جبل يشرف على جزء كبير من شواطئ بروفانس[٤٣]. كما تمكن مغامر آخر هو عصام الخولاني من اقتحام جزائر البليار وميورقة في نهاية هذا القرن[٤٤]. من ذلك يتضح ضعف الأسطول الرسمي الأندلسي، وهو أمر في غاية الخطورة. وتجلت هذه الخطورة في أن أبواب البحر الأبيض المتوسط قد أوصدت في وجه التجارة الأندلسية بسبب الحصار المسيحي، والقرصنة التي أصبح يعجّ بها، ولذلك تقلصت المبادلات التجارية، وتوقفت مع الشرق الإسلامي[٤٥]. وكرست طبيعة الإنتاج الزراعي والصناعي الموجه أساسًا للاستعمال المحلي هذه الوضعية، مما أدى إلى اختلال الميزان التجاري.

ويفسر هذا الاختلال بفقدان الدولة تحكمها في التجارة الخارجية والموانئ البحرية المعدة للتصدير، ذلك أن الكيانات التي انفصلت عن الحكم المركزي والواقعة على السواحل، احتكرت المبادلات التجارية. مصداق ذلك استئثار إمارة بني حجاج بالسلع الواردة من مختلف الأصقاع، مما سدّ في وجه الإمارة السلع الأساسية[٤٦]، حتى أنها اضطرت إلى إقرار سياسة التعايش السلمي معها كي تستفيد من تجارة الكماليات على الأقل. وبالمثل، أصبحت إمارة بجانة المستقلة قبلة للتجار الوافدين من مختلف الأقطار، مما هيأ لها الفرصة لاحتكار التجارة الخارجية لنفسها.[٤٧] وسيطرت إمارة ابن حفصون بدورها على تجارة الجزيرة الخضراء، إذ كانت لديها مراكب تسفرها إلى منطقة شمال إفريقيا، سرعان ما عادت عليها بالأرباح الطائلة[٤٨]. ونحن في غنى عن تأكيد استئثار مختلف الإمارات المستقلة الأخرى بمسالك التجارة، في الوقت الذي كانت السيطرة عليها حقا من حقوق السلطة المركزية.

كما يفسر اختلال الميزان التجاري أيضا بقلة الصادرات وكثرة الواردات، وهو أمر يعزى إلى ولع الأرستقراطية ــ أمراء وقادة جيش ورجال إدارة ــ باستيراد مواد الترف، حيث لم ينقطع طلبها عنها البتة. ويتأكد هذا الزعم برصد البضائع المستوردة: ذكر ابن حيان[٤٩] أن أحد التجار سعى إلى التوسط لدى صاحب طراز الخليفة في بغداد ليصنع له أثوابًا عراقية رفيعة تطرز باسم الأمير الأندلسي محمد بن عبد الرحمن. ولمّا تمّ له ذلك، عاد بتحفه إلى الأمير (ونال بها منزلة)، مما يدل على أن تجارة الترف كانت وسيلة للتقرب من الأمراء الأندلسيين. ومن مظاهر إسراف الأمير المذكور في اقتناء السلع الفاخرة، واعتنائه بتجارة سلع الكماليات، صدور أمره إلى صاحب العمل بالتوسع في هداياه لهم (فدخلت في أيامه الأندلس من المتاع الفاخر، والرياش النادر، والحيوان المستغرب والمستطرف ما لم يدخل من قبله من الخلفاء)[٥٠].

ومن بضائع الترف التي استوردها أمراء الأندلس في هذه الحقبة، الحيوانات غير المألوفة في الأندلس حيث استدعى الأمير محمد التجار لجلبها إليه. وتفصح المصادر إعجابه الشديد بها[٥١]. كما أن استجلاب أنواع الغروس لاستغلالها في غراسة المنيات والحدائق كمنية الرصافة شكلت إحدى مواد تجارة الكماليات[٥٢]. ونفس الشيء يقال عن الرقيق الأسود الذي جبل عليه الأمير السالف الذكر، مما جعل التجار يتقاطرون عليه حاملين معهم أعدادا كبيرة من إفريقيا السوداء[٥٣]. وعلى منواله، سعى الأمير المنذر سعيًا حثيثًا للحصول على مواد الترف، وتحفل المصادر بذكر تعامله مع تجار الكماليات، وخاصة مع التاجر محمد بن موسى الرازي[٥٤] الذي عرف باشتغاله في سلع الترف مثل الحلي والعقاقير[٥٥]. واكتسب تجار الكماليات مكانة رفيعة، إذ حضوا برعاية الأمراء الذين أنزلوهم منزلة كبيرة[٥٦]، وأغدقوا عليهم الهدايا والإنعامات[٥٧]. وحسبنا أن الأمير محمد أدخل التاجر الرازي في خدمته[٥٨] وندبه في مهمات سياسية حين بدأ الصراع بين العرب

والمولدين[٥٩]. كما درج الأمير المنذر على استشارته في كبريات أمور الدولة، ووضع فيه كل ثقته[٦٠].

ولما كانت قصور الأمراء وزعماء الإمارات المستقلة وكبار الموظفين في حاجة إلى عبيد لاستعمالهم كخدم، وجواري وغلمان لإشباع لذاتهم ومتعهم، لم يتقاعس التجار عن جلب الصقالبة والغلمان من بلاد الإفرنج كسلع للترف والبذخ. وفي هذا الصدد ذكر ابن الفقيه[٦١] المعاصر لهذه الحقبة (أن الذي يجيء من هذه الناحية -الممالك النصرانية - الخدم والصقالبة والغلمان الرومية والإفريقية والجواري الأندلسيات وجلود الخز والوبر والسمور). وقد ارتبطت عملية استيراد العبيد الصقالبة باليهود، خاصة اليهود الرهدانية الذين قاموا بهذا النشاط التجاري ضمن رحلاتهم شرقا وغربا. وساعدهم في ذلك إتقانهم اللغات العديدة كالفارسية والرومية والإفرنجية والصقلبية والأندلسية[٦٢]. لكن يهود أربونة أسهموا بنصيب أوفر في هذا النوع من التجارة، إذ جلبوا الرقيق الصقلبي إلى الأندلس عبر ممرات البيرينة أو عبر المحيط، ووصلوا حسب ما ذكره موريس لومبار حتى إفريقيا الشمالية[٦٣]. كما أن تجارة الجواري الإفرنجيات السودانيات والشرقيات على السواء شكلت مادة هامة من تجارة الكماليات التي تهافت عليها الأمراء الأندلسيون وقادة الجند الذين انفصلوا عن الحكم المركزي في الحقبة موضوع الدراسة ف وأسسوا دويلات لحسابهم.

في هذا السياق، تذكر إحدى الروايات أن التاجر محمد بن موسى الرازي أتى بجارية إلى الأمير محمد، ولكن حاجبه أفسدها عليه، ونبهه بأنها جاسوسة، ومع ذلك لم يخف الأمير إعجابه الشديد بها[٦٤]. وعلى غرار الأمراء، اهتم زعماء الإمارات الانفصالية التي انتشرت خلال هذه الحقبة في طول بلاد الأندلس وعرضها بجلب الجواري من الشرق، وبلغ شغفهم بهن إلى حدّ دفع أثمان خيالية لشرائهن. ومن هذا القبيل دفع إبراهيم بن حجاج صاحب إمارة إشبيلية كمية كبيرة من الذهب من أجل اقتناء جارية أعجب بها[٦٥]. كذا الحال بالنسبة لأمير غرناطة سعيد بن جودي الذي عرف بولعه الكبير بالجواري[٦٦].

نستشف من ذلك أن تجارة الترف التي أصبحت الخيط الموجه للتجارة الخارجية الأندلسية، هو وجه من الوجوه التي تعكس أزمتها. كما أن ارتباطها بالأرستقراطية، والسلع الفاخرة الأجنبية هو الوجه الآخر لهذه الأزمة. وهي أزمة تجد تفسيرها كذلك في غياب طبقة تجارية محلية أندلسية، وفي ضمور تجارة السلع المعاشية، وانعدام الشروط الموضوعية. وحسبنا أن خراب الطرق، واشتداد حركة القرصنة، وما نجم عن ذلك من ندرة رؤوس أموال التجار، كل ذلك جعل صغار التجار بل وحتى التجار الأندلسيين المشتغلين في التجارة بعيدة المدى يصطدمون بعدة صعوبات، وهو ما يفسّر خفوت ذكر نشاطهم في العاصمة قرطبة إبان عهد الأمير عبد الله (٢٧٥ ــ ٣٠٠هـ)، وما لحق بتجارة الكماليات نفسها من تدهور وتقلص وانكماش.

ومن الإنصاف القول، إن المدينة التي استفادت من أصناف التجارات الأخرى فضلاً عن تجارة الكماليات، هي مدينة بجانة بحكم موقعها الاستراتيجي، وتسيير شؤونها من طرف رجال اشتغلوا بالتجارة، وساهمت علاقات التبعية وارتباطها بالحكم المركزي ـ رغم انفصالها السياسي ــ على جعلها الميناء الذي أمّه تجار الشرق القاصدين بلاطات قادة الجيش وزعماء الإمارات المستقلة، ولذلك وصفت بأنها (باب الشرق ومفتاح الرزق)[٦٧]، وحجّت إليها سفن إفريقية وغيرها[٦٨]، واكتظت أسواقها بضروب التجارات التي اشتهرت بها، خاصة طراز الحرير. كما تميزت بنهضة عمرانية، حتى أن أحد الباحثين[٦٩] نعتها بأنها (دولة صغيرة).

ونظرًا لهذه الظروف المواتية، فقد نشطت مبادلاتها التجارية مع تنس ونكور ومالقة[٧٠]، وأقامت علاقات تجارية مع تجار وهران الذين كانوا قد هجروا الأندلس[٧١]، ومع ثغور الشام ومصر. إلا أن النهضة التجارية والعمرانية التي عرفتها مدينة بجانة يجب ألا تخفي عنا حقيقة هامة، وهي أن جميع المدن الأندلسية في هذه الفترة تعرضت للخراب، إلى حدّ يمكن الحديث معه عن "انحطاط مديني"، وهو أمر له مغزى عميق، إذ جاء صورة ناطقة بأزمة التجارة، وانعكاسًا أمينًا للإفلاس الذي ظل ينخرها حتى بزوغ عصر الخلافة.

خَاتمَةٌ

خلاصة القول، إن التجارة في الأندلس خلال العقود الأخيرة من عصر الإمارة، اتسمت بصبغتها المحلية، وطابعها الاستهلاكي غير المعدّ للتبادل، وبانحطاطها على المستوى الداخلي، وانغلاقها وتقوقعها، ثم اقتصارها على مواد الترف الأجنبية على المستوى الخارجي، وعدم وجود طبقة تجارية أندلسية مالكة لرؤوس الأموال، وقادرة على التنافس الخارجي. ناهيك عن انعدام الشروط الأمنية وتدهور الأوضاع السياسية بسبب الحروب الداخلية، مما يفسر أزمتها، وتكريسها لاقتصاد الندرة، وتلك معضلة التجارة في أغلب عصور التاريخ الإسلامي.

الهَوامِشُ:

(١) تناول الأستاذ ليفي بروفنسال في كتابيه الهامين (تاريخ إسبانيا الإسلامية) الجزء الثالث و(إسبانيا الإسلامية في القرن العاشر) (بالفرنسية) الحياة الاقتصادية في عصر الخلافة، بينما لم يعالجها في هذه الحقبة.

(٢) أحمد بدر، **دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها**، ط٢، ج ١، ص ١٤٩.

(٣) لم نتمكن من الوقوف على أي كتاب في الحسبة يوافق الفترة موضوع الدراسة، ولذلك التجأنا إلى حلّ منهجي: فانطلاقًا من قناعتنا بوحدة التشريع في الغرب الإسلامي، تم الاعتماد على كتاب (أحكام السوق) ليحيى ابن عمر الذي عاش في إفريقية خلال نفس الفترة تقريبًا. وإذا كنا قد ارتكزنا على وحدة الظاهرة، فإن أسبابا ذرائعية جعلتنا نعتمد على يحيى بن عمر كذلك لأنه أندلسي من موالي بني أمية، وعلى يده درس كثير من العلماء الأندلسيين، مما يجعل حسبته انعكاسًا لأحكام الحسبة في الأندلس، فضلاً عن وحدة المذهب.

(٤) عن تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي، انظر كتابنا: **أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط، ص ١١٠-١١٧.

(٥) الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المعرب**، بيروت ١٩٨١، ج٦ ص ١٨٤ وينقل عن الفقيه ابن لبابة المعاصر لهذه الفترة.

(٦) يحي بن عمر، **أحكام السوق**، نشر في صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مجلد ٤ سنة ١٩٥٦، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٧) **نوازل الأحكام** (مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم ٣٧٠ ق) ص ٥٦.

(٨) مخطوط مجهول المؤلف ضمن مجموع رقم D2198 الخزانة العامة بالرباط ، ورقة ١٧٠، وفيها يقول المؤلف: (امرأة ألقيت بيد رجل ادّعت أنها حرة من موضع سمته، وأن متغلبا أغار على ذلك الجانب ، فسباها تلك الناحية، وذكر الذي ألقيت بيده أنه ابتاعها من ذلك الجانب).

(٩) هو قول الفقيه ابن لبابة المعاصر لهذه الفترة، انظر نفس المصدر والصفحة.

(١٠) عبد الملك بن حبيب، **التاريخ الكبير**، المخطوط المصور بالمعهد المصري للدراسات الإسلامية.

(١١) لين بول، **العرب في إسبانيا**، طبعة دار المعارف بمصر. ترجمة علي الجارم، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(١٢) يحيى بن عمر، أحكام السوق ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(١٣) الونشريسي، م. س، ج٦ ص ١٨١: وهاك نص النازلة: (وسئل ـ ابن لبابة ـ عن شراء الأفرية والجلود واللحم وغير ذلك من الأسواق، وأخبر بالفتنة التي كانت، وكثرة الحرام واختلاطه مع الحلال فأجاب من أراد الورع فلا يشتري من تلك الأسواق شيئًا).

(١٤) نفسه، ص ١٧٢.

(١٥) محمود اسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي**، طبعة البيضاء ١٩٨٠، ج٢، ص٥٤.

(16) Provençal (L), Histoire de l´Espagne Musulmane, Tom III, Leiden 1950, P.301.

(١٧) **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، طبعة بغداد (دون ذكر تاريخ)، ص: ٦٠ـ ٦١.

(١٨) أخطأ القزويني عندما جعل سنة ٢٣٠ هـ سنة تأسيسها، وهو لا يذكر المصدر الذي نقل منه هذا التاريخ، انظر كتابه: **آثار البلاد وأخبار العباد**، بيروت ١٩٦٠، ص ١٧٧. وللمقارنة انظر: ابن عذاري: **البيان المغرب**، تحقيق ج.س كولان وليفي بروفنسال، بيروت ١٩٨٠، ج١، ص ١٧٧.

(١٩) أحمد بدر، م، س، ص ١٥٥.

(٢٠) البكري، م، س، ص ٧٠ ـ ابن عذاري، م.س، ج١، ص ١٣٦.

(٢١) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**. بيروت (دون ذكر تاريخ)، ج٥، ص ٣٨٥.

(٢٢) ابن عذاري، م، س، ص ١٦٩.

(٢٣) البكري، م، س، ص ٦٠.

(٢٤) نفسه، ص ٧٠.

(٢٥) ابن عذاري، م، س. ويذكر ما نصّه: (وفيها ـ يقصد سنة ٣٠٠ هـ ـ قتل من التجار أبناء الأندلسيين بالقيروان أبو جعفر بن خيرون).

(٢٦) خير الدين طلفاح: **حضارة الأندلس**، بغداد ١٩٧٧، ص ٢٠٠.

(٢٧) ظلت العملة فضية فقط، قارنها بالفترة اللاحقة التي ستصبح فيها ذهبية. وكان (الطبل)، هو الوحدة الشائعة، انظر: ابن الفقيه: **مختصر كتاب البلدان**. طبعة ليدن ١٨٨٥، ص٨٨.

(٢٨) **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط**، القاهرة (دون ذكر تاريخ)، ص ١٧٧.

(٢٩) نفسه ص ١٦٨.

(٣٠) عبد الجليل الراشد، **العلاقات السياسية بين الدولة العباسية والأندلس في القرنين الثاني والثالث الهجري**، الرياض ١٩٦٩، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣١) السيد عبد العزيز سالم وأحمد مختار العبادي، **تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس**، طبعة بيروت ١٩٦٩، ص٦٧.

(٣٢) علي طرخان، **المسلمون في أوروبا في العصور الوسطى**، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٠٩.

(٣٣) لويس، م، س، ص ١٦٤.

(٣٤) نفسه، ص٣٣.

(٣٥) محمود إسماعيل، **الأغالبة**: سياستهم الخارجية، ط٢، البيضاء ١٩٧٨، ص١٦١.

(٣٦) السيد عبد العزيز سالم ومختار العبادي، م، س، ص١٤٨. ويذكر ابن حيان أن البحرية الأندلسية وصلت آنئذ إلى ٣٠٠ مركب. انظر **كتاب المقتبس**، القطعة الخاصة بعبد الرحمن الأوسط، نشر محمود مكي طبعة القاهرة ١٩٧١، ص ١٤٤.

(٣٧) البيان المغرب، ج٢ ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(38) Viardot, Histoire de Arabes et de Maures d´Espagne Tom 1, Paris 1851, p 146.

(٣٩) محمود إسماعيل، م. س، ص١٢٥.

(40) Rossewest (Hilaire), Histoire d´Espagne Tom 1, Paris, p314

(٤١) علي طرخان، م، س، ص ٢٠٣.

(٤٢) عنان: **دولة الإسلام في الأندلس**، ط٣، القاهرة ١٩٦٠، ص ٤٢٦.

(٤٣) علي طرخان، م، س، ص ٢٠٣.

(٤٤) عنان، م، س، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٤٥) محمود إسماعيل: **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي**، ج٢ ص ٥٦.

(46) Rosseewst, loc, op . cit, P371 .

(٤٧) ابن حيان: **المقتبس**، القطعة الخاصة بالأمير عبد الله، نشر ملشور أنطونيا، باريس ١٩٣٧، ص ٨٨.

(٤٨) ابن حيان: **المقتبس**، القطعة الخاصة بعبد الرحمن الناصر، نشر شالميطا مدريد ١٩٧٩، ص ٧٨.

(٤٩) **المقتبس**، القطعة الخاصة بالأمير محمد، ص ١٦٤.

(٥٠) نفسه، ص٢٧٦.

(٥١) نفسه، ص٢٧٧.

(٥٢) نفس المصدر والصفحة.

(٥٣) محمود إسماعيل، **مغربيات**، فاس ١٩٧٧، ص ١٦٨.

(٥٤) ابن حيان، م، س، ص ٢٦٩، ويذكر ما يلي: (وقد كان الرازي ترك من الأمير المنذر ألطف منزلة).

(٥٥) المقري، **نفح الطيب**، طبعة بيروت ١٩٦٨، ج٣، ص١١١.

(٥٦) ابن حيان، م، س، ص١٦٤.

(٥٧) نفسه، ص٢٧٦.

(٥٨) بالنثيا، **تاريخ الفكر الأندلسي**، طبعة مدريد ١٩٤٥، ص١٩٦.

(٥٩) محمود إسماعيل، م، س، ص ١٥٩.

(٦٠) ابن حيان، م، س، ص٢٦٩.

(٦١) **مختصر كتاب البلدان**، تحقيق Decoeje، ليدن ١٨٨٥، ص٨٤.

(٦٢) ابن خرداذبه، المسالك والممالك، طبعة EJ_beill، ص ١٥٣.

(٦٣) لومبار، موريس، **الإسلام في عظمته الأولى**، بيروت ١٩٧٧، ص ٢٠٠.

(٦٤) ابن حيان: م، س، ص ٢٦٥.

(٦٥) من أشهر جواريه التي تذكرها المصادر بكثرة الجارية ((قمر)) التي اشتراها من الشرق، انظر: المقري: م، س، ج٣، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٦٦) ابن الأبار: **الحلة السيراء**، القاهرة ١٩٦٣، ج١، ص ١٥٧.

(٦٧) ابن غالب، **فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس**، تحقيق لطفي عبد البديع، نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية، ج٢، المجلد١، القاهرة ١٩٥٥، ص ٢٣٨. وانظر كذلك ياقوت الحموي، م، س، ج٥، ص ١١٩.

(٦٨) يفهم ذلك من خلال نازلة أوردها الونشريسي، انظر **المعيار**، ج٨ ص ٣١١.

(٦٩) السيد سالم: **تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية**، طبعة بيروت ١٩٦٩، ص ٢٨.

(٧٠) السيد عبد العزيز سالم، **تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص ٦١.

(٧١) المقدسي: **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، طبعة ليدن ١٩٠٦، ص ٢٩٩.